■ الفصل السابع

عقر الدار واختراق الدهاليز

دخول النساء مقر التجمع الوطني الديمقراطي في سنواته الأولى بأسمرا كان شيئاً استثنائياً ، عادةً ما يكون وجودهن مرتبط بالمناسبات التي تخص التجمع كالمؤتمرات الصحفية وغيرها أما النشاطات التي تخص النساء فقد كان غير مسموح بها وإن كان ذلك غير معلن عنه ولكن يتضح من المواقف المتفرقة، فمثلاً في مارس عام ١٩٩٨م عقد التجمع الوطني اجتماعاً حضرته الأستاذة فاطمة أحمد إبراهيم والتي كان حضورها يثير الكثير من الجدل وسط التجمع الذكورى، زاد الأمر تعقيداً ذلك الشريط المسجل الذي قام بعرضه تلفزيون السودان بغية بث الفتنة بين أطراف المعارضة، كانت تخاطب فيه معسكر لواء السودان الجديد بالجبهة الشرقية منتقدة القيادات التقليدية والطائفية بالتجمع الوطني مما أثار حفيظتهم وازدادوا تعنتاً تجاه حضورها ومشاركتها في الاجتماعات .

***

(سنعود لهذه القضية وقضية الأستاذة فاطمة مع التجمع الوطني برمتها في الباب الثالث) تفاكرت مجموعة من نساء أحزاب التجمع الوطني في طريقة يعبرن بها عن تضامنهن معها في جهودها الساعية لتثبيت حق النساء في التمثيل بهياكل التجمع الوطني وكان حينها التجمع النسوي لم يتكون بعد، اتفقت النساء على حفل شاى يقام لهذا الغرض بمشاركة عدد محدود من نساء الأحزاب وقاموا بإخطار المسؤولين عن الإدارة في تلك الفترة حيث كانت الإدارة جماعية ومن بينها واحد من كوادر الحزب الشيوعى، وفي الموعد المحدد لذلك فوجئ الحضور بأن الدار مغلق ولا يوجد به أحد، مما اضطرهن لتغيير المكان، هذا مثال ومثال آخر عندما قررت النساء تكوين تجمع نسوى بأسمرا كانت كل الاجتماعات التي مهدت لذلك تقام خارج المقر بما فيها اجتماعات لجنة التسيير التي اعدت للمؤتمر التأسيسي، وفي مايو ١٩٩٨م انعقد المؤتمر و جرت فعالياته بالمقر كأول حدث يرتبط إرتباطاً مباشراً بالنساء، أحدث ذلك ثقباً في الجدار الفاصل بين النساء والمبنى الذي تدار داخله كل الأعمال التي تتعلق بالمعارضة السودانية، ولكن لم يستمر ذلك كثيراً حيث ظلّ الثقب مجرد ثقب، ولم يكن مسموحاً للتجمع النسوي مباشرة أعماله من داخل المقر، تواصلت اجتماعاته كما كانت عليه قبل المؤتمر. واستمر الحال كذلك حتى تم حل المكتب التنفيذي بعد أن تقدمت عضواته باستقالات جماعية و ذلك ما تحدثنا عنه في الباب الأول .

وفي فبراير ١٩٩٩م عندما انتخب المكتب التنفيذي الجديد برئاسة سعاد الطيب حسن التي تنتمى لحزب الأمة، وقع هذا الاختيار وقعاً طيباً على الحزب وأصبح حليفاً للتجمع النسوي إبان فترته التي قضاها في منظومة التجمع الوطني فكانت أبرز المكتسبات التي حظى بها التنظيم الحصول على تصديق باستخدام مكتب الأمين العام (مبارك الفاضل) لإدارة أعمال التجمع النسوي وفق الخطاب الذي بعث به لإدارة المقر . وهذا نصه.

«صورة طبق الأصل»

الأخ/ مدير التجمع الوطني

لعناية الإخوة:

محمد المأمون الترابى، حسن بندى ومحمد أحمد أبو قرجة

تحية طيبة وبعد:

أرجو السماح للآنسة سعاد الطيب حسن باستخدام مكتب الأمين العام لكل نشاطات التجمع النسوي وبصورة يومية لتصريف أعمالها ومايكلفه بها الأمين العام.

ولكم الشكر

المخلص ـ مبارك الفاضل المهدى

الأمين العام

١٠/ ٤/ ١٩٩٩م

كان المكتب قفزة فوق الحواجز وجسر عبر عليه التجمع النسوي إلى قلعة الأحداث ومطبخ السيناريوهات في المعارضة السودانية، ولكن القرار كان منقوصاً .. إذ أن تسمية الأمين العام لسعاد الطيب حسن بعينها كان كرتاً أحسن استخدامه المعنيون بالخطاب، فعندما غابت سعاد خارج إريتريا في زيارة شخصية للإمارات لمدة أسبوعين رفضت الإدارة استخدام المكتب لاجتماعات عضوات المكتب التنفيذي طوال فترة غيابها، روح الحزبية التي صبغ بها الأمين العام خطابه أفقدت المبادرة معناها الرئيسى، وبالتالي وبعد خروج حزب الأمة من التجمع الوطني أوصد الباب من جديد في وجه النساء وعاد التجمع النسوي إلى عقد اجتماعاته خارج المقر.

بعد مؤتمر مصوع سبتمبر ٢٠٠٠م وبعد المستجدات التي حدثت في العلاقة بين السودان وإريتريا ظهر ما عُرف (بالمسعى الإريتري) حيث تبنت إريتريا حل المشكلة السودانية عبر الحوار ـ وتوج ذلك بزيارة الرئيس أفورقى للخرطوم في أكتوبر من نفس العام ، فكان إخلاء التجمع الوطني للسفارة السودانية واحداً من مظاهر تحسين العلاقات بين البلدين بالرغم مما كان يذكر من مبررات مثل (حاجة المبنى للصيانة) وما إلى ذلك، استأجر التجمع الوطني مقراً جديداً له، لم يكن للتجمع النسوي صلة بالمبنى باستثناء الدعوات التي كانت تقدم لحضور بعض المناسبات «وما أقلها» وعندما تكونت لجنة التسيير لإعادة هيكلة التجمع النسوي عام ٢٠٠٢م كتبت اللجنة خطاباً للأمين العام للتجمع الوطني في محاولة منها لتخصيص مكتب تستطيع أن تدير أعمالها منه وكان في ذلك الحين باقان أموم هو الأمين العام للتجمع الوطني كما ذكرنا فجاء خطابنا كما يلي:-

«صورة طبق الأصل»

التاريخ ١٢/ مايو/ ٢٠٠٢م

السيد / الأمين العام للتجمع الوطني

لعناية السيد/ باقان أموم

الموضوع : تخصيص مكتب للتجمع النسوي

بعد التحية :

عهد التجمع النسوي طوال الفترة السابقة على تسيير أعماله وانعقاد اجتماعاته وحفظ مستنداته لدى عضوات مكتبه التنفيذي ولجنة التسيير في منازلهن وأماكن سكنهن مما يعرض القائمات على الأمر إلى الكثير من الحرج، بالإضافة إلى حساسية التعامل مع الوثائق والمستندات.

وعليه نرفع لكم الطلب أعلاه آملين في حسن تعاونكم لأجل الارتقاء بدور المرأة في دعم المسيرة النضالية.

ولكم فائق الشكر والتقدير

إحسان عبد العزيز

رئيس لجنة التسيير

جاءنا الرد كما يلي:

« صورة طبق الأصل»

التاريخ ١٨ يوليو ٢٠٠٢م

الموضوع : تخصيص مكتب لفرع التجمع النسوي – دولة إرتريا

الأخت/ إحسان عبد العزيز

تحية طيبة وبعد

إشارة لخطابكم بتاريخ ١٢/ مايو ٢٠٠٢م والخاص بالموضوع أعلاه نفيدكم بأن هيكلة المكتب التنفيذي للتجمع الوطني الديمقراطي يشمل مكتب أمانة المرأة.

إن شغل هذا المكتب لممثلة المرأة على المستوى الوطني، عليه لا يمكن قانوناً، ولكن يمكن لفرع التجمع النسوي بدولة إريتريا الاستفادة من خدمات هذا المكتب مؤقتاً.

مع فائق التقدير

باقان أموم

اعتبرنا هذا الرد موافقة مبدئية على أن نعمل على تحويلها إلى فعل يقضي بتسليمنا مكتب بالمقر، وبعد انعقاد مؤتمر كرباويب وإعادة هيكلة التجمع النسوي أرسلنا خطابا آخر للأمين العام لتحريك بعض القضايا ومن بينها تخصيص المكتب، فكتبنا له ما يلي:

«صورة طبق الأصل»

السيد / الأمين العام

لعناية باقان أموم

بعد التحية:

في إطار شروعنا في تنفيذ توصيات المؤتمر الثاني للتجمع النسوي والتي كان من بينها مخاطبة المكتب التنفيذي للتجمع الوطني الديمقراطي لتخصيص مكتب بمقر أمانة التجمع الوطني لتسيير أعمال التجمع النسوي وحفظ مستنداته ووثائقه، نخاطبكم لهذا الغرض ونشير إلى خطابنا لكم لنا بتاريخ/ ١٢/ ٥/ ٢٠٠٢م والخاص بنفس الموضوع وجاءنا ردكم في ١٨/ ٧/ ٢٠٠٢م بأن هيكل المكتب التنفيذي للتجمع الوطني يشمل مكتب أمانة المرأة على المستوى الوطني ويمكن للتجمع النسوي الاستفادة من خدمات المكتب مؤقتاً.

ونحن إذ نجدد الطلب نستند على عدة أسباب نعتبرها ملحة ومشروعة وهي:

أولاً: التجمع النسوي بالأراضي المحررة شرق السودان ودولة إريتريا يقع في الإطار الجغرافي لرئاسة المكتب التنفيذي للتجمع الوطني الديمقراطي وينفذ برامجه في المناطق التي تقع تحت سيطرته وهذا ما يجعل التجمع النسوي بهذه المناطق ذا صلة مباشرة بالمكتب التنفيذي للتجمع الوطني، ولتنظيم هذه العلاقة لابد من وجود مكتب

لإدارة العمل النسوي، ولا نعتقد أن ذلك يمكن أن يتعارض مع مكتب أمانة المرأة على المستوى الوطني.

ثانياً: بإجماع من التجمع النسائي بالداخل والتجمع النسوي بالأراضي المحررة جنوب السودان ونيروبى تم تكليفنا رسمياً كتجمع نسوي بتفعيل المسألة التحضيرية لانعقاد المؤتمر النسوي للمرأة السودانية، جاء هذا التكليف بناءً على الصلة المباشرة بيننا وبين المكتب التنفيذي للتجمع الوطني بحكم الموقع، ووجودنا بالمقر سيسهم في دفع وتنشيط الواقع المتعثر لوجود المرأة في مواقعها الطبيعية التي يجب أن تتسلمها بالجدارة التي تتناسب وتاريخ المرأة السودانية المتميز في الحركة الوطنية.

ثالثاً: في اعتقادنا تخصيص مكتب للتجمع النسوي داخل مقر أمانة التجمع الوطني سيسهم كثيراً في التحقيق الفعلي لبرامج التجمع الوطني بالأراضي المحررة فيما يتعلق بالمرأة والطفل في ظل الظروف الاجتماعية والعادات والتقاليد التي تقيد هذه المناطق.

لكل ما ذكر نعتقد أن مطلبنا عادل في تخصيص مكتب للتجمع النسوي، وليكن منطلقاً لنا جميعاً لتحقيق شعارات السودان الجديد في العدالة والديمقراطية والمساواة.

ولكم منا فائق التقدير والاحترام

إحسان عبد العزيز السيد

الأمين العام

فكتب لنا الأمين العام بالإنابة خطاباً يقضي بتسليمنا مكتب يخصص للمرأة بمقر التجمع الوطني.

«صورة طبق الأصل»

الأستاذة : إحسان عبد العزيز السيد

الأمين العام للتجمع النسوي دولة إرتيريا

تحية طيبة وبعد،

بالإشارة إلى خطابكم (بدون تاريخ) للأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي (بصورة إلى أمين التنظيم والإدارة) والخاص بتخصيص مكتب للتجمع النسوي بمقر

الأمانة العامة ، أرجو أن أحيطكم بالآتي:

١ . إعادة تأكيد ما جاء في خطاب الأمين العام لكم بتاريخ ١٨/ ٧/ ٢٠٠٢م وهو تخصيص مكتب مؤقت للتجمع النسوي للاستفادة من الخدمات التي يقدمها المقر.

٢ . نحن الآن بصدد إقامة المؤتمر النسوي الخاص بالتجمع الوطني والذي بنهايته تكتمل أمانة المرأة والتي سوف تتعامل مع التجمع النسوي بالأراضي المحررة ودولة وإريتريا.

٣ . نرجو الاتصال بمدير المقر لإيجاد المكتب المؤقت لكم.

ولكم التقدير

د. شريف حرير

الأمين العام بالإنابة

صورة إلى:-

- أمانة التنظيم والإدارة
- مدير المقر
- الملف العام

وبالفعل تسلمنا المكتب في نوفبر/ ٢٠٠٢م وكان الحدث في حد ذاته مفاجأة للكثيرين والقرار فوق العادة، قد يتبادر للبعض سؤال، ما الذي يجعل مجرد تخصيص مكتب قراراً فوق العادة ؟؟ ولكن يختلف الحال للمتابع لأوضاع النساء بالتجمع الوطني والتي تناولنا صوراً للقليل منها عبر هذا التوثيق، إذ يدرك المتابع صعوبة قرار يرقى لمستوى تخصيص مكتب للمرأة بمقر التجمع الوطني، في وقت كان فيه مجرد أن تعقد النساء اجتماعاً بالمقر يشكل ذلك معضلة حقيقية، ولتقريب القارئ أكثر لهذه الحقيقة نعود لواقعة كنا قد أشرنا لها في- الباب الأول- عندما تحدثنا عن الطلب الذي قدمته هيئة قيادة التجمع النسوي لرئيسة التجمع بعقد اجتماع للهيئة ينظر في الاستقالات الجماعية المقدمة من ممثلات الفصائل بصورة لمدير المقر للتصديق بعقد

الاجتماع به، الطلب ممهور بتوقيعات ممثلات جميع الأحزاب والفعاليات السياسية باستثناء ممثلات الحزب الاتحادي الديمقراطي، بعد اكتمال التوقيعات ذهبت للمقر كأمين عام للتجمع النسوي وبرفقتى وداد صديق أمينة التنظيم والإدارة، قمنا بتسليم الطلب في الفترة الصباحية لـــ(حسن بندى) مدير المقر، كان ذلك في ٢٠/ ٨/ ١٩٩٨م[1]، طلب منا حسن بندى العودة بعد (الفادوس) لاستلام الرد أى في دوام المساء عدنا بعد الثالثة فوجدنا الرد جاهزاً ومكتوباً على الطلب نفسه. و كان كما مايلي:

«صورة طبق الأصل»

((أرسل الأمر مع الطلب بعد استلام خطاب الأخت الأمين العام إحسان عبد العزيز لمكتب رئيس التجمع السيد مولانا محمد عثمان الميرغنى وما زلنا في انتظار الرد حتى اللحظة))

توقيع: رائد حسن محمد أحمد بندى _عن إدارة المقر ٢٠/ ٨/ ١٩٩٩م

ما كتب على الطلب كان يعني انتظارنا لحين الرد، ولكن لم يترك لنا حسن بندى مجالاً للتفكير في الانتظار، إذ قال لنا بعد أن أدار قرص التليفون:

تليفون الفريق عبد الرحمن سعيد لا يجيب، وعند استفسارنا لماذا الفريق ؟؟ قال لنا: لايمكننا عقد اجتماعات بالمقر دون موافقة مكتب الرئيس، المكتب المعني كان مكتب الرئيس بالقاهرة حيث يوجد الفريق عبد الرحمن سعيد كنائب لرئيس التجمع الوطني، في طريقنا للخروج من المقر قلت لرفيقتى ساخرة : الفريق عبد الرحمن سعيد !!! لمجرد اجتماع تعقده النساء بالمقر ! إذن كيف تكون إجراءاتهم إذا قررت النساء اقتحام كسلا ؟؟؟

ضحكنا كثيراً وغادرنا المقر، لم يكن الرفض مفاجأة لنا، فبواقع الحال هو شيئاً متوقعاً ولكن طريقة الرفض كانت مذهلة، وفي طريق عودتنا كنا قد اتخذنا قرارنا بعقد الاجتماع في موعده بمنزل وداد صديق، فمنزلها لا يحتاج لتصديق، خاصة وأن وداد هي زوجة المناضل والصحفي المعروف فتحي الضو، و بالفعل انعقد الاجتماع في موعده، ذلك الاجتماع المفصلي الذي وضع مساراً جديداً للتجمع النسوي، وكسر عصا الطاعة، وتجاوز التراضي المشوه الذي كان يمارسه التجمع الوطني، وبرزت إرادة قوى

(١)الفادوس تعنى بلغة (التجرينيا) الفترة من الساعة ١٢ ظهراً وحتى الثانية بعد الظهر وهى الفترة التي يتناول فيها الإريتريون وجبة الغداء.

نساء السودان الجديد (تناولنا تفاصيل هذا الاجتماع في الباب الأول الفصل الثالث). لذا وفي ظل واقع كهذا كان تخصيص مكتب للتجمع النسوي يعتبر قراراً فوق العادة بالرغم من أن الفترة التي تلت مؤتمر مصوع، وفي ظل المكتب التنفيذي الجديد للتجمع الوطني بقيادة باقان أموم أصبح الوضع بالنسبة للنساء مختلفاً إلى حد كبير. فكما ذكرنا كانت تقدم لنا الدعوات لحضور المناسبات التي كان يقيمها التجمع الوطني وبرغم قلتها إلا أنها كانت تعني انفراجاً في علاقة التجمع بالنساء، كما كنا قد تحدثنا عن المساعدات التي حظيت بها لجنة التسيير المكلفة بانعقاد المؤتمر الثاني في كل زياراتها للأراضي المحررة إلى أن جاء قرار الأمين العام بتمويل المؤتمر ثم مشاركة قيادات من الصف الأول بالتجمع في فعاليات المؤتمر، كلها خطوات غيرت في علاقة التجمع الوطني بالنساء بمقدار مائة وثمانين درجة، ولكن يبقى ذلك كله بعيداً عن رغبة الحزب الاتحادي الديمقراطي.

بالنسبة لنا كتجمع، المكتب كان مكسباً كبيراً إذ أصبحنا كنساء في قلب الأحداث بل وأحياناً نكون صناعها كما حدث في العديد من مجرياتها والتي تردد فيها التجمع الوطني أو اختلفت مواقف فصائله حولها مثلما حدث في قرار مجلس الأمن رقم (١٥٩٣) إذ صرح الميرغني بصفته رئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي ورئيس التجمع الوطني برفضه للقرار، ورفضه لمحاكمة أي سوداني خارج السودان مهما كانت الأسباب، بينما أصدر مكتب التجمع الوطني بالقاهرة حيث توجد معظم قيادات الفصائل وممثليها بهيئة القيادة بياناً طالب فيه بتسليم كل من يثبت تورطه في ارتكاب جرائم حرب في دارفور إلى المحكمة الجنائية، أما مكتب أسمرا فقد تجرع كأس الصمت محتاراً ما بين الميرغني وقيادات القاهرة، في الوقت الذي بادر فيه التجمع النسوي بإعلان موقفه الواضح بتأييد القرار ووقوفه مع البيان الصادر من أعضاء هيئة قيادة التجمع الوطني بالقاهرة، وأقام ندوة سياسية بصالة الندوات بالتلفزيون الاريتري حضرها عدد كبير من أقطاب وكوادر المعارضة السودانية والإعلاميين والصحفيين، و قام التلفزيون الإريتري ببثها عبر قناته الفضائية.

وهكذا أتاح لنا المكتب فرصة المشاركة السياسية في كل الأحداث والفعاليات والمواقف، باستثناء مواقع صنع القرار والتي كانت (حصينة) ومغلقة و(ممنوع دخول السيدات) إليها.

هذا من جانب ومن جانب آخر أتاح لنا المكتب الاستفادة من الخدمات التي كانت تتوفر بالمقر وتتمثل في الطباعة، عبر تكليف مكتب السكرتارية، وإصدار مجلة (عزة) صوت المرأة والمعارضة السودانية بلا منافس والتي خصصنا لها فصلاً كاملاً في الباب الأول (الفصل السادس والأخير)، كما استفاد التجمع النسوي من الاتصالات المتاحة الداخلية والدولية عبر الهاتف والبريد الالكتروني مما أسهم كثيراً في أن يلعب التجمع النسوي دوراً بارزاً في خلق شبكات اتصال بين النساء في الداخل وبلاد المهجر وخلق مواقف مشتركة تجاه القضايا المطروحة في تلك الفترة والخاصة بمؤتمر المرأة، و طرح هذه القضايا عبر الخطابات والمذكرات داخل أروقة التجمع الوطني، ولكن تخصيص المكتب هذه المرة أيضاً لم يخلُ من الثغرات، فكلمة مؤقتاً التي استخدمها الأمين العام في الخطاب الأول ورددها نائبه في الخطاب الثاني كانت ثغرة استطاع الحزب الاتحادي الديمقراطي أن (يحشر أنفه فيها) وهذا ما سيتضح من الخطابات القادمة، إذ ظل تواجدنا كنساء وكتجمع نسوى له مكتب داخل المقر غصة في حلق الاتحاديين، فلازمهم القلق طوال وجودنا، ففي العام ٢٠٠٣م وبعد أن أخذت المفاوضات بين الحركة الشعبية وحكومة الخرطوم منحىً جاداً نحو عملية السلام أصبح باقان أموم كثير التغيب عن أسمرا وعن التجمع الوطني بحكم موقعه القيادى بالحركة الشعبية، وجرت العادة أن يتسلم نائبه وأمين التنظيم والإدارة شريف حرير مهام الأمانة العامة في حالة غيابه، بينما تؤول المسؤولية لإسماعيل سليمان أمين أمانة الاتصال بالداخل في حالة غيابهما معاً (بالكفالة) حسب قرار المكتب التنفيذي وما كان معمولاً به طوال فترة التجمع الوطني ما بعد مصوع، ولكن في تلك الفترة كان إسماعيل سليمان قد اتخذ موقفاً رافضاً للقيام بهذه المهمة بسبب أن د.شريف حرير أصبح لايحرر له خطاباً يقضي بتكليفه كما جرت العادة من قبل في حالة سفره، كما أنه أصبح لا يكلف نفسه حتى بمجرد إخطار إسماعيل سليمان شفاهة بأنه مسافر، أما فكي علي محمد أمين الشؤون الإنسانية فيبدو أنه كان زاهداً في ذلك منذ البدء خاصة بعد أن تطور الخلاف بين مؤتمر البجا ورئيس التجمع والتي كنا قد أشرنا لها سابقاً، والتي أودت بخروج مؤتمر البجا عن التجمع الوطني في نهاية المطاف كما ذكرنا، أما كمال إسماعيل أمين المال فكان قد غادر إلى القاهرة تاركاً (الجمل بما حمل)، تبقى من أعضاء المكتب التنفيذي من هم أعضاء بلا أمانات، أحمد صلاح ممثل الأسود الحرة والذي كنا لا نراه بالمقر إلا يوم صرف المرتبات، ومعتز الفحل الذي دخل التجمع كمحاسب وصراف ثم عضو مكتب

تنفيذي عن (الحركة الوطنية الثورية). وفي ظل هذه الظروف التي ذكرناها أصبح (معتز) المسؤل الأول والأخير عن المال، فطمع في المزيد من الصلاحيات وأصبحت الفرصة مواتية له لينصب نفسه أميناً للمال وللإدارة والتنظيم والأمانة العامة وكل شيء، وكما يقول المثل السوداني (بحر بلا تمساح يقدل فيه الورر) وهذا ما حدث بالضبط، إذ أعطى معتز لنفسه صلاحيات بلا رقيب أو عتيد، كما أصبحت الفرصة سانحة أيضاً أمامه لإبعاد التجمع النسوي من مكاتب الأمانة العامة و الذي ظلّ جاسماً على صدره وصدر حزبه طوال هذه المدة، وفي يونيو/ ٢٠٠٣م في وجود باقان أموم عقد المكتب التنفيذي اجتماعاً تناول فيه أوضاع الوكالة السودانية للإغاثة الإنسانية (شيرا) وهي كما ذكرنا من قبل منظمة كانت تعمل في شرق السودان (منطقتي طوكر وكسلا) وذات صلة بالتجمع الوطني الديمقراطي ويديرها في أسمرا طاقم سكرتارية ينتمي لبعض فصائله ويرأس د.منصور خالد مجلس أمنائها، ومع تقدم المفاوضات في نيفاشا تمت تصفية المنظمة بأسمرا وتقرر في ذلك الاجتماع تحويل أمانة الشؤون الإنسانية والأراضي المحررة إلى مقر منظمة (شيرا) مع إخلاء المنظمة لكل المكاتب لتتسلمها أمانة الشؤون الإنسانية باستثناء المكتب الرئيسي الخاص بدكتور منصور، وبالفعل تحولت الأمانة إلى هناك برئاسة فكي علي محمد، لم تكن للتجمع النسوي منذ إنشائه علاقة مباشرة بأمانة الشؤون الإنسانية بالرغم أنه يعمل بالأراضي المحررة، باستثناء بعض المسائل التنسيقية أحياناً، وبالرغم من ذلك وبعد مضي أكثر من أسبوع على ذلك الاجتماع وبعد مغادرة الأمين العام لأسمرا وفي غياب نائبه د.حرير تلقينا خطاباً من مدير إدارة المقر جاء فيه:

(صورة طبق الأصل)

التجمع الوطني الديمقراطي

أسمرا

المكتب التنفيذي

٢٠٠٣/٧/٩م

الأستاذة إحسان عبد العزيز

تحية طيبة

رجاء التكرم بتسليم المكتب الذي تم تخصيصه سابقاً للتجمع النسوي بالأراضي

المحررة ودولة اريتريا وذلك لحوجة الأمانة إليه.

مع فائق التقدير

توقيع :

حسن محمد أحمد بندى

مدير المقر

كنا نعلم الواقع الذي آل إليه التجمع الوطني ونعلم أنه لا توجد حاجة ماسة أو غير ماسة، فقد غادرت المقر قياداته، فبالإضافة لأمين المال الذي غادر نهائياً إلى القاهرة غادر كذلك (د.برنابة بنجامين) حتى نهاية المفاوضات في نيفاشا، ولم يتبق من أعضاء المكتب التنفيذي غير (إسماعيل سليمان) بعد أن انتقل (فكي علي محمد) إلى مباني (شيرا)، كما تأكدنا من بعض أعضاء المكتب التنفيذي من أنه لم يذكر في الاجتماع لا من قريب ولا من بعيد شئ عن انتقال مكتب التجمع النسوي إلى(شيرا) .

وفق كل هذه المعطيات رفضنا تسليم المكتب، هذا بالإضافة لاعتبار تخصيصه تم بواسطة الأمين العام وينبغي أن يتم إلغاء التخصيص على نفس النسق، وكتبنا الخطاب التالي للأمين العام .

(صورة طبق الأصل)

التجمع النسوي الديمقراطي السوداني

الأراضي المحررة شرق السودان ودولة إريتريا

١٤/ يوليو/ ٢٠٠٣م

السيد/ الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي

بعد التحية والاحترام

تلقينا خطاباً بتاريخ ٩/ ٧/ ٢٠٠٣م من السيد مدير المقر مطالباً فيه بتسليم المكتب الذي تم تخصصه سابقاً للتجمع النسوي (مرفق صورة)، ونحن إذ نشير إلى ما جاء فيه نؤكد على الآتي :

أولاً : نقر بأن المكتب قد تم تخصصه مؤقتا للتجمع النسوي للاستفادة من خدماته

في إطار عمل المرأة حيث أن المكتب خاص بأمانة المرأة على المستوى الوطني وهذا ما جاء في خطابكم بتاريخ ١٨/ ٧/ ٢٠٠٢م (مرفق صورة)

ثانياً : تسلمنا المكتب وفق خطاب من السيد أمين التنظيم والإدارة والذي أكد على ما جاء في خطابكم وأشار إلى أن التجمع الوطني بصدد إقامة المؤتمر النسوي والذي بنهايته تكتمل أمانة المرأة والتي سوف تتعامل مع التجمع النسوي بالأراضي المحررة ودولة إريتريا (مرفق صورة).

عليه نؤكد على أن المطالبة بالتسليم ينبغي أن تتم عبر القنوات التي تم عبرها التخصيص مع تقديرنا الفائق لإدارة المقر وعظيم امتناننا وعرفاننا بما قامت به في إطار استفادة التجمع النسوي من خدمات المكتب المسموح بها مما كان له عظيم الأثر في دفع عمل المرأة وتنشيط دورها و حركتها بالأراضي المحررة.

ختاما نؤكد تقديرنا الكامل لتعاونكم، وحتى تتقلد المرأة مكانتها وتتسلم أمانتها نرجو أن نكون في التجمع النسوي بحجم ما حظينا به من تعاون وتقدير يشرف مسيرة المرأة السودانية .

وللجميع فائق الشكر والتقدير

إحسان عبد العزيز

الأمين العام

صورة للسيد/ مدير المقر

جاءنا الرد على هذا الخطاب باسم باقان وبتوقيع غير توقيعه،لا هو بتوقيع (بندى) ولا (د.حرير) ولا (إسماعيل) ولاحتى (معتز) ذات نفسه مخرج هذه المسرحية ...نصه كما يلي :

(صورة طبق الأصل)

التجمع الوطني الديمقراطي

أسمرا

المكتب التنفيذي - الأمين العام

١٥/ يوليو/ ٢٠٠٣م

الأستاذة/ إحسان عبد العزيز

الأمين العام لتجمع النسوي بالأراضي المحررة شرق السودان ودولة إريتريا

تحية طيبة وبعد .

رداً على خطابكم بتاريخ/ ١٤/ يوليو/ ٢٠٠٣م والخاص بتسليم المكتب الذي تم تخصصه (مؤقتاً) للتجمع النسوي بالأراضي المحررة شرق السودان ودولة اريتريا، نكرر الرجاء تسليم المكتب للأخ مدير المقر وذلك نسبة لحوجة الأمانة الماسة وسوف يتم النظر في تخصيص مكتب لكم بمكاتب أمانة الشؤون الإنسانية التابع للمكتب التنفيذي.

لكم فائق التقدير والاحترام

في تلك الأثناء عاد د.حرير إلى أسمرا، ذهبت له في مكتبه وسردت ما حدث، طلب منى إعطائه فرصة للرجوع إلى بندى، عاد واتصل بى في اليوم التالي، وجدته متفهماً لطبيعة القضية ودوافع الموقف، قال لي: فلنتجاوز كل ذلك وقوموا بتسليم المكتب وأتعهد شخصياً بتسليمكم البديل بمكاتب الشؤون الإنسانية، اتصلت برئيسة التجمع سميرة إدريس وكانت حينها بأسمرا، وحررنا الخطاب التالي:

(صورة طبق الأصل)

التجمع النسوي الديمقراطي السوداني

الأراضي المحررة شرق السودان ودولة اريتريا

١٦/ يوليو/ ٢٠٠٣م

السيد / الأمين العام- التجمع الوطني الديمقراطي

بعد التحية

إشارة لخطابكم بتاريخ ١٥/ ٧/ ٢٠٠٣م والخاص بتسليم المكتب الذي سبق

تخصيصه للتجمع النسوي، فقد تم التسليم بتاريخه ١٥/ ٧/ ٢٠٠٣م بواسطة رئيسة التجمع النسوي/ سميرة ادريس والأمين العام/ إحسان عبد العزيز .

ونحن إذ نقوم بتسليم المكتب لا يفوتنا أن نتقدم لمكتبكم الموقر ولإدارة المقر بفائق الشكر والتقدير للتعاون الذي حظينا به خلال الفترة التي قضيناها معكم، مما كان له أطيب الأثر في دفع عمل المرأة بشكل عام وبالأراضي المحررة على وجه الخصوص .

ونرجو أن نتسلم المكتب الذي سيتم تخصيصه لنا بأمانة الشؤون الإنسانية في أقرب وقت حتى نتمكن من مواصلة نشاطنا.

ختاما لكم كل الاحترام

إحسان عبد العزيز

الأمين العام

صورة

_ إلى السيد مدير مقر الأمانة العامة والمكتب التنفيذي.

وبعد أيام قليلة فعل حرير ما وعد به وتسلمنا مكتبنا بالمقر السابق لشرا حيث توجد الشؤون الإنسانية والذي كان يقع على نفس شارع مقر الأمانة العامة، لذا لم تنقطع صلتنا بالمقر، كما لم يستمر الحال هكذا حيث تدهورت الأوضاع المالية للتجمع الوطني بعد تقليص الدعم الأمريكي، واضطر التجمع إلى تقليص عدد المباني المؤجرة، وعمل على إخلاء مباني الشؤون الإنسانية وقامت باستئجاره منظمة البجا للإغاثة، واستمر فكي علي محمد بالمبنى دون العودة إلى مقر الأمانة العامة، خاصة وقد صادف ذلك تدهور العلاقات بين التجمع الوطني ومؤتمر البجا بسبب ما حدث في اجتماعات هيئة القيادة بأسمرا في إبريل ٢٠٠٤م والتي حدثت فيها الواقعة الشهيرة عندما ضرب فكي على محمد الطاولة بعنف في مواجهة مولانا الميرغنى لرفضه الورقة المقدمة من مؤتمر البجا عن الشرق. و تواصلت الخلافات حتى الاجتماعات التمهيدية لاتفاقية القاهرة والتي انسحب على إثرها مؤتمر البجا والأسود الحرة من التجمع الوطني كما ذكرنا في الباب الأول. فالأجواء التي سبقت هذه العاصفة جعلت فكى على محمد يرفض العودة إلى المقر، أما التجمع النسوي فقد عاد وتسلمنا مكتب أمين المال والذي ظلّ شاغراً طيلة

غيابنا بالشؤون الإنسانية وأيضاً مكتب د.برنابة بنجامين أمين الشؤون الخارجية ظلّ شاغراً، وهكذا كانت (الحوجة ماسة).

وفي تلك المرحلة أصبح التجمع الوطني فاقداً لروحه وهيبته بعد أن هجرته قياداته كما ذكرنا ، وحتى إسماعيل سليمان والذي كان العضو الوحيد المتبقي من المكتب التنفيذي والذي ظلّ متواجداً بأسمرا في تلك الفترة، أحبطته الأوضاع فأغلق مكتبه وذهب إلى منزله بعد أن كتب رسالته الغاضبة إلى الأمين العام احتجاجاً على ما آل إليه الحال وهذا نصها.

(صورة طبق الاصل)

٩/ ١٢/ ٢٠٠٤م

الأخ الأمين العام

الموضوع : النشرة الإدارية الخاصة بالمكالمات

بالإشارة إلى النشرة أعلاه والتي تكرمتم بإصدارها قبيل عودتكم لنيروبى ، أرجو أن أبدى الملاحظات التالية:-

١ . لم أوقع النشرة – كما طلب مني، لكوني غير معني بها أصلا فالمكالمات الدولية ضمن وسائل اتصال أخرى تدخل في صميم عمل أمانة الاتصال بالداخل.

٢ – قد تكون هناك دواعى مالية أو ممارسات خاطئة أو أسباب أخرى أملت إصدار النشرة إلا أن تعميم القرار على جميع الأمانات دون استثناء أو تمييز تفرضه طبيعة هذه الأمانات أمر يجافي الواقع ، خاصة إذا علمنا الآتي:

أ – اجتماع هيئة القيادة في يوليو ٢٠٠٤م شدد على تفعيل الصلة بين الداخل والخارج وطالب بتوفير تلفون (ستلايت) لكل من الأمانتين .

ب – الجهات المالية سبق أن اعتمدت مبلغ ٢٠٠ دولار للاتصالات اندولية الشهرية للأمانة. ولم يحدث أن صرفت الأمانة مبلغ ١٠٠ دولار في أي من شهور العام المنقضي أو في أي من الأعوام المنصرمة.

٣ – ربط تنفيذ القرار بالتقدم بطلب لإدارة المقر لإجراء اللازم أسلوب جديد في العمل الإداري لا هو تقليدي ولا هو ثوري.

الأخ الأمين العام :

أنا في الواقع لا أنظر إلى القرار بمعزل عما آل إليه حال العمل التنفيذي عموماً في التجمع الوطني الديمقراطي بعد أن تراجعت كل التقاليد السليمة والصائبة، والتي عملنا معاً على إرسائها والحفاظ عليها فالمكتب التنفيذي المناط به تنفيذ قرارات هيئة القيادة وتحويلها إلى واقع معاش، هذه المؤسسة القيادية البالغة الخطورة أصبح لا وجود لها بشهادة الأصدقاء قبل الأعداء بعد أن اختفت اجتماعاتها الدورية وغير الدورية تماماً. كما اختفت معها اللقاءات التشاورية، غاب عنها التقرير التنظيمي الشامل حول أداء المكتب التنفيذي والذي كانت تشارك في صياغته كل الأمانات ويقدم لاجتماع هيئة القيادة، كما انتفت اللقاءات الثنائية بين الأمانة العامة والأمانات المختلفة لمتابعة الأداء، ولم يتبق من هذه المؤسسة سوى مبنى ضخم يتحرك فيه بكثافة وعلى غير هدى العاملون من موظفين وعاملات وخفراء وعضو أو اثنان من أعضاء المكتب التنفيذي، أما الأمانات فقد تحولت إلى جزر معزولة لا يربطها رابط، ولا يدري أحد ما يجري في أروقتها أو من يتابع أداءها. وحلّ مكان العمل الجماعي والعقل الجماعي القرارات الفردية الفوقية في مؤسسة هدفها النهائي العمل من أجل إعادة بناء السودان على أسس جديدة . وقد كان من الممكن استغلال تواجد الأمين العام ودعوة المكتب التنفيذي أو العدد المتواجد من أعضائه لاجتماع تنظيمي أو تشاوري للتفاكر حول مختلف مهام وقضايا العمل التنفيذي، كما كان من الممكن في هذا الاجتماع شرح وتنوير الأعضاء بخلفية القرار بدلاً من اللجوء لأسلوب العمل الإداري الفوقي – حتى وإن كان ضمن صلاحيات الأمين العام – وإفراغ المكتب التنفيذي من طبيعته النضالية.

وإذا تناولنا أمانة الاتصال بالداخل والتي من أهم جوانبها دعم الداخل والتنسيق فيما بينها والخارج ، فقد تم تجريد الأمانة من مسئوليتها في متابعة توصيل الدعم إلى الداخل بعد القرار، وكلمة الدعم هنا ربما تفتقر لبعض الدقة، فهو لا يتعدى كونه مخصصات أعضاء هيئة القيادة بالداخل والتي يصرفها رفاقنا في الخارج دونما عناء ودون إبراز فواتير صرفها، الدعم الحقيقي هو الذي أقرته هيئة القيادة بمبلغ خمسة آلاف وخمسين دولار شهرياً لتفعيل نشاط التجمع بالداخل، وقبر لحظة تنفيذه بقرار الحظر. أما التنسيق بين الداخل والخارج رغم أن أداته أمانة الاتصال إلا أن روح المكتب التنفيذي عبر موجهاته التنظيمية . ومع غياب دور المكتب التنفيذي فقد انتفي هذا التقليد ضمن تقاليد أخرى أفلتت من بين الأصابع الواحد تلو الآخر.

الأخ الأمين العام :

بما أنني أشعر بعدم القدرة على القيام بالمهام الموكلة لي للاتصال بالداخل، بسبب الظروف البائسة التي يمر بها المكتب التنفيذي بشكل عام وأمانة الاتصال بالداخل على وجه الخصوص بعد سلبها كل وسائل عملها وصلاحياتها، فلا أرى أن هناك منطقاً أو مبرراً موضوعياً يحملاني على الحضور لمبنى المكتب التنفيذي دون أن يكون هناك عائد يذكر من ورائه . ورغم أن قراري هذا قد ينم عن سلوك الأسلوب السهل في معالجة سلبيات العمل، إلا أنني مع ذلك على أتم الاستعداد للاشتراك في أي جهود تهدف لإصلاح حال المكتب التنفيذي وإحياء التقاليد الثورية التي تعيد لأمانة الاتصال بما يمكننا من دعم نهوض الحركة الجماهيرية بالداخل لتأمين وترسيخ السلام القادم .

تمنياتي لك بدوام الصحة العافية

إسماعيل سليمان

عضو المكتب التنفيذي

أمين أمانة الاتصال بالداخل

وهكذا كان التجمع النسوي وكنا كنساء شهوداً على عصر التجمع الوطني، اخترقنا دهاليزه على مضض منه، وعندما تفرقت به السبل بين نيفاشا والقاهرة من ناحية وأبوجا وأسمرا من ناحية أخرى، كنا في التجمع النسوي نعمل على لملمة الأطراف، و تقديم المبادرات، وعندما بدأت قياداته في نشر غسيله على حبال الآخرين، بادرنا بالاحتجاج وقدمنا اقتراح بتقديم مذكرة للرئيس (مولانا الميرغنى) لوقف ذلك والتحقيق فيه، قمنا بدعوة جميع الفصائل إلى اجتماع بعد التنسيق مع (عبد الله كنه) واتفاقه معنا في الفكرة وترحيبه باستضافة الاجتماع بدارهم، كُلفتُ من قبل الفصائل المشاركة في الاجتماع بصياغة المذكرة فأجمعت كل الفصائل عليها دون تحفظ أو إضافات تذكر،.. و هذا نص المذكرة التي تؤكد أن المرأة برغم أوضاعها بالتجمع الوطني ظلت حتى الرمق الأخير له تشد من أزره وتقف في مقدمة صفوفه لتجاوز الابتلاءات والمحن:

(صورة طبق الأصل)

مذكرة

١٣/ يناير/ ٢٠٠٦م

السيد / رئيس التجمع الوطني الديمقراطي

تحية طيبة:

عقدت فصائل التجمع الوطني الديمقراطي المتواجدة بأسمرا ، والموقعة على هذه المذكرة ، اجتماعاً بتاريخ ١٢/ يناير/ ٢٠٠٦م، تناول الاجتماع الأوضاع المتردية التي آل إليها التجمع الوطني وتم حصرها في الآتي:

١ – غياب المؤسسية بشكل كامل ، واتخاذ حزمة من القرارات الفردية في قضايا مصيرية كبرى بأسلوب لا يمت للديمقراطية بصلة ولا يعبر عن الرؤية التي تحقق الحد الأدنى من الاتفاق بين الفصائل كما تعودت في السابق حفاظاً على وحدة التجمع .

٢ – تجاوز العديد من قرارات هيئة القيادة واتخاذ إجراءات تتنافى مع ما تم الاتفاق حوله ومثال لذلك، القرارات الخاصة باستمرارية التجمع الوطني بمقر رئاسة أمانته بدولة إريتريا، فقد تم تحويل دار التجمع الوطني إلى مخزن يحتوى بعضاً من ممتلكاته ووثائقه.

٣- قفل الملف المالي للتجمع الوطني دون الرجوع للقرارات السابقة الصادرة من هيئة القيادة والأمين العام للتجمع والتي أدت إلى تكوين لجنة مراجعة من بعض أعضاء هيئة القيادة ، نحن نتساءل عن تقاعس هذه اللجنة عن القيام بمهامها .

٤ – تسييب الممتلكات الخاصة بالمكتب التنفيذي ومكتب هيئة القيادة ونحددها بالعربات المخصصة للمكتبين، بما فيها العربة المخصصة للأمين العام والتي أصبحت جميعها تحت تصرف أفراد لا يمتون بصلة لمؤسسات التجمع الوطني، ولا علاقة لهم بهيئة قيادته أو مكتبه التنفيذي.

٥ – الفضائح الإعلامية التي تتحدث عن الفساد المالي في التجمع الوطني، ومانسب من تصريحات ومذكرات لأقطاب قيادته بالتجمع، وحتى نكون أكثر تحديداً ما جاء على لسان نائب رئيس التجمع الوطني في تصريح إعلامي إبان فترة تواجده بالقاهر مؤكداً على وجود فساد مالي في التجمع كأي مؤسسة أخرى.

ولكننا نؤكد على أن التجمع ليس مثله مثل أي مؤسسة أخرى فالتجمع، قام وقوي بأرواح الشهداء ودماء الشباب، ثم أخيراً طالعنا الإعلام بنشر المذكرة المرفوعة من رئيس فرعية التجمع الوطني ببريطانيا وأوروبا الأستاذ/ عادل سيد أحمد، والتي تحدث فيها عن الفساد المالي بشكل أوسع مع محدودية التناول والحصر.

وعليه نحن الموقعون أدناه نطالب بالآتي:

١ . الدعوة لاجتماع عاجل لهيئة القيادة والمكتب التنفيذي، على أن يتم الاجتماع بدولة المقر بأسمرا لاستنهاض المؤسسية وحسم القضايا العالقة ومراجعة القرارات التي تم اتخاذها بمعزل عن الأغلبية مما يفقدها الشرعية، والعمل على وضع خطة جادة تؤدي لانعقاد المؤتمر الثالث وإعادة هيكلة التجمع الوطني وتوسيع قاعدته بفتح الباب أمام مشاركة كل القوى السياسية المؤمنة بالتغيير والديمقراطية بشكل يؤهله للعب دور إيجابي في المرحلة المقبلة وإحداث التغيير المنشود.

٢ . أن يتم توجيه فوري بتشكيل لجنة تحقيق قانونية وعلى مستوى رفيع من أعضاء الفصائل المختلفة بالتجمع الوطني للتحقيق في قضايا المال بالتجمع الوطني الديمقراطي.

٣ . استناداً إلى قرار هيئة القيادة في اجتماعها الأخير المنعقد بأسمرا دورة فبراير ٢٠٠٥ والقاضية باستمرارية التجمع الوطني بالخارج ممثل في فصائله التي لم تحل قضاياها (الشرق ودارفور).

واستناداً على مذكرة الاتفاق في فبراير ٢٠٠٥م بين التجمع الوطني والجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة والتي نصت على استمرار وجود مكتب التجمع الوطني بأسمرا حتى بعد إكمال عملية السلام مع بقية الفصائل تعميقاً لأواصر الصداقة والإخاء بين الشعبين.

وللتأكد على جدية هذه القرارات نطالب بتسليم كافة ممتلكات التجمع الوطني لأعضاء هيئة القيادة المتواجدين بأسمرا بعد حصر هذه الممتلكات وإيضاحها في كشوفات تجرى بها عملية التسليم.

في الختام نؤكد على حرصنا الكامل على استمرارية التجمع الوطني الديمقراطي بالداخل والخارج وعلى تماسك وحدة فصائله لإحداث التغيير المنشود و الذي دفعت

الأرواح ثمناً له، كما نؤكد على حرصنا الكامل أيضاً على إكمال عملية السلام بالشكل الذي يحقق القسمة العادلة في السلطة والثروة لكل أهل السودان. وإكمال العملية السلمية بمزيد من التماسك وتوسيع القاعدة التي تضمن التغيير وسحب البساط من تحت أقدام الجبهة الإسلامية وهزيمة مشروعها القابض على أنفاس الوطن وتحقيق السودان الجديد .

ولكم فائق الشكر والتقدير

المقعون عن الأحزاب والفعاليات السياسية :

١ . مؤتمر البجا ---- عبدالله كنة

٢ . الأسود الحرة ------ عبد الله حامد

٣ . حركة تحرير السودان ----- محمد مرسال

٤ . التحالف الفدرالي الديمقراطي ----- أحمد إبراهيم دريج

٥ . النقابات ------- إحسان عبد العزيز

٦ . التجمع النسوي ------ سميرة إدريس إبراهيم

٧ . إدارة المكتب التنفيذي للتجمع الوطني ----- حسن محمد أحمد بندى

صورة إلى :

*أعضاء هيئة القيادة

*الأمين العام للتجمع الوطني

*سكرتير التجمع الوطني بالداخل

*الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة

*مكتب المنسق

(قمت بتسليم هذه المذكرة لباقان أموم عند زيارته لأسمرا في نهاية يناير ٢٠٠٧م)

عندما عقد الاجتماع الخاص بهذه المذكرة كان مقر الأمانة العامة قد أغلقت أبوابه ولم يتبق غير مكتب الرئيس بحى (أسبيس) والذي يجاور مكاتب مؤتمر البجا، لذا كانت لقاءات الفصائل المتبقية بعد عودة الحركة الشعبية وعودة فصائل التجمع الموقعة على اتفاقية القاهرة يتم مابين (مكتب الرئيس) ومقر (مؤتمر البجا) حتى زيارة (مولانا الميرغنى) إلى أسمرا في (مارس/ ٢٠٠٧م) قبل بداية منبر الشرق في المفاوضات، حيث أطلق على التجمع رصاصة الرحمة في ذلك الاجتماع الذي عقده مع ممثلي تلك الفصائل، بأسمرا موجهاً حديثه للحضور ومخصصاً لحسن بندى جزء من ذلك الحديث الذي قصد به إعلان نهاية التجمع الوطني بأسمرا فكانت نهايته المطلقة وليست بأسمرا فحسب، حسن بندى ذلك الرجل الذي قضى ١٥ عاماً من عمره في خدمة التجمع وحفظ نظامه وأسراره ووثائقه، متفانياً في صمت ، صبوراً في عزة نفس، فكان رمزاً من رموز ذلك المكان وذلك الزمان.

وهكذا أسدل الستار على أكبر تجمع للمعارضة، علقت عليه آمالاً عراضاً إذ كان أول تحالف يجمع بين أقطاب الأحزاب السياسية في القطر من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب ، توافقت فيه على الحد الأدنى من المبادئ لتقتلع النظام من الجذور، ومن الحقائق التي لا يعترف بها الساسة هو الأثر السلبي لإقصاء المرأة عن المشاركة في مواقع صنع القرار مما جعل ذلك واحداً من أهم الأسباب التي أدت إلى فشل التجمع الوطني وعدم مقدرته على تحقيق الحد الأدنى من أهدافه، وعودته إلى الدخل بعد خمسة عشر عاماً من النضال بمشاركة ضعيفة في كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية في عام٢٠٠٥م بمقتضى (اتفاقية القاهرة)، وبالرغم من ذلك استطاع التجمع الوطني أن يسجل على صفحات التاريخ قصة نضال توحد فيها الشعب السوداني من كل الجهات وبمختلف الاثنيات والديانات، قصة قدمت فيها أرواح الشباب ودماؤهم قرابين للوطن ووحدته.

كانت هذه قصة دخول التجمع النسوي إلى عقر دار التجمع الوطني واختراق دهاليزه على مضض من بعضه فكنا كنساء أكثر حرصاً منهم عليه وعلى استمراريته ووحدته، وأكثر ممنْ ادعوا ملكيتهم له، وبعد أن أكلوا لحمه (رموا عظمه).